لقد جاء صك الانتداب في مقدمة وثمان وعشرين مادة مفصلة . ومن يطلع على هذه المواد ، سيكتشف أن اليهود في تلك الفترة هم سكان البلاد المقيمين ، وهناك قلة من المجموعات البشرية ، مشكلة في مجموعة من الطوائف حاول صك الانتداب المحافظة على حقوقها الدينية والمدنية لا السياسية ، دون ذكر هؤلاء بالاسم أو حتى بالاشارة العابرة . كما اشترطت عصبة الأمم على الدولة المنتدبة ، تقديم تقرير سنوي الى مجلس العصبة عن التدابير المتخذة لتطور الوطن القومي اليهودي . بالاضافة الى ان على الدولة المنتدبة ان ترسل صورة عن جميع الانظمة والقوانين التي تسن وتصدر في فلسطين مرفقة بالتقرير السنوي .

الادارة المدنية وقوانين الاراضي

تم تشكيل الادارة المدنية في فلسطين ، بعد الموافقة المبدئية من قبل الحلفاء على تعيين بريطانيا دولة انتداب في فلسطين . ونجح الصهيونيون ، مع انصارهم في بريطانيا ، في تعيين هربرت صموئيل اليهودي الصهيوني ، مندوبا بريطانيا ساميا أول ، بالرغم من تخوفه من ذلك المنصب كونه صهيونيا : « عينتني حكومة صاحب الجلالة ، وهي على علم تام بميولي الصهيونية ، ولا شك في ان تلك الميول كانت السبب الاساسي في التعيين »(١٦) .

وبعد ان تسلم هربرت صموئيل الحكومة المدنية من السلطة العسكرية ، الف في اكتوبر ١٩٢٠ مجلسا استشاريا نصف اعضائه من الموظفين البريطانيين والنصف الأخر ينتخبه هو ، على ان يشمل اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وبعد وقت قصير نشرت حكومة بريطانيا مشروع دستور لفلسطين ، تمت المصادقة عليه من قبل عصبة الامم ، واصبح نافذ المفعول ابتداء من اول ايلول ١٩٢٢ .

وقد جاء هذا الدستور ليرسخ وعد بلفور ، وكذلك صك الانتداب ، في بناء الوطن القومي اليهودي ، مستندا ايضا الى ان « دول الحلفاء ، قد وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي اصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ ، واقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على ان يفهم بجلاء بأنه لا يؤتى أمر من شأنه ان يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين ، او بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في اية بلاد اخرى»(١٧). كما تحدث الدستور عن انشاء مجلس تشريعي ، وحدد اعضاءه باثنين وعشرين عضوا ، عدا المندوب السامي الذي يكون رئيسا له ، وعشرة منهم من الموظفين الانكليز ، وعشرة من العرب مسلمين ومسيحيين ، واثنين من اليهود .

اما الاراضي ، فقد منح الدستور المندوب السامي البريطاني جميع الصلاحيات ، كما منحه الحق في ان يمارس جميع الحقوق بوصفه امينا عن حكومة فلسطين ، وذلك في جميع الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها . وخول المندوب السامي كذلك التصرف في « كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها سواء اكانت فوق الارض او تحتها ، او المياه سواء كانت تلك المياه انهرا داخلية او بحيرات او مياها ساحلية »(١٨) . كذلك للمندوب السامي الحق في « ان يهب او يؤجر اية ارض من الاراضي العمومية او اي معدن او منجم ، وله ان يأذن باشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط والمدد التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام